جامعة 8 ماي 1945 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سنة أولى ليسانس جذع مشترك LMD مقياس: مدخل للاقتصاد

التضخم النقدي

أولا: مفهوم التضخم.

هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية معينة. وعادة ما يقترن بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية وقد يكون التضخم عاديا، وقد يتجاوز حدود المعقول فيتحول إلى تضخم جامح يؤثر على الحياة الاقتصادية النشاط الاقتصادي وحركة التعامل في السوق، ترتفع فيه الأسعار بشكل غير منطقي وتتضاءل فيه القوة الشرائية للوحدة النقدية وينخفض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الحرة بشكل واضح.

ثانيا: كيف ينشأ التضخم.

① نتيجة للسياسة المصرفية والتي تتمثل في توسيع البنوك في تقديم القروض؛

② بسبب السياسات التي تتبعها الحكومات في أعقاب الحروب أو عند الاستعداد لها، حيث تتجه الحكومات إلى التوسع في الانفاق الاستثماري دون أن يقترن ذلك بزيادة في انتاج السلع والخدمات وفي كثير من الأحيان لا تتمكن الحكومات من تغطية هذا الانفاق بمواردها الحيائية، فتقوم بالاقتراض أو بطبع كميات إضافية من أوراق النقد أو الاثنين معا. وإذا نجحت الحكومة في تغطية العجز من الاقتراض فلا يحدث تضخم. أما إذا لجأت إلى طرح المزيد من الأوراق النقدية (banknotes) فإن ذلك يؤدي إلى خلق قوة شرائية إضافية لدى الأفراد في الوقت الذي لم يحدث فيه أي زيادة في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، عندئذ تتجه الأسعار نحو الارتفاع بشكل ملموس ويظهر التضخم.

③ إن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، **لا يرجع فقط إلى الزيادة في كمية الأوراق النقدية (البنكنوت)، وإنما يرجع إلى توجيهات الأفراد** والتي تأخذ المظاهر التالية:

أ) زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة سرعة دوران النقود تتجه الأسعار نحو الارتفاع وقد يصل الوضع إلى مرحلة التضخم الجامح؛

ب) زيادة الكمية المطروحة من النقود يؤدي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع مما يدفع المستهلكين نحو زيادة الطلب على السلع والخدمات خوفا من اتجاه الأسعار نحو المزيد من الارتفاع يؤدي إلى الزيادة في سرعة دوران النقود مما يسفر عن حدوث التضخم الجامح؛

ج) زيادة طلب الأفراد على النقود والاحتفاظ بها للاستفادة بها مستقبلا. وتجنبا للشراء بالأسعار الحالية التي تشهد ارتفاعا، وانتظار العودة إلى مستواها العادي، فإن ذلك يعني تضاؤلا في معدل دوران النقود ومن ثم فإن كمية النقود لا تؤدي إلى حدوث التضخم بل يحدث حالة كساد وفي هذه الحالة تطلب النقود لذاتها وليس بهدف استخدامها في شراء السلع والخدمات.

ثالثا: أشكال التضخم.

① **التضخم الجامح:** يتمثل في **الزيادة المستمرة والسريعة في المستوى العام للأسعار** حيث يدخل الاقتصاد في دائرة جهنمية أو حلقة مغلقة **ترتفع الأسعار فيها ويعقبها ارتفاع في الأجور والنفقات**، يعقبه ارتفاع آخر في الأسعار وهكذا دون ضابط، كذلك تنخفض القوة الشرائية للنقود **وتقل قيمتها تدريجيا** وبمعدل سريع حيث تفقد قيمتها تماما الأمر الذي قد **يدفع الدولة إلى استبدالها بعملة جديدة.**

② **التضخم المكبوت:** يحدث عادة عند قيام الدولة بوضع حدود عليا للأسعار لا يسمح بتخطيها بهدف منع الأسعار من الارتفاع. فإذا ما ألغت الدولة القيود المفروضة على الأسعار، ينقلب زمامها ويتحول التضخم المكبوت إلى تضخم سافر ومحسوس.

③ **التضخم البطيء:** شكل من أشكال التضخم غير المحسوس حيث تتجه الأسعار نحو الزيادة بمعدل بطيء وعلى مدى فترة زمنية طويلة ويؤدي في النهاية إلى ارتفاع واضح في الأسعار ويلاحظ أن هذا الشكل يعتبر أقل ضررا من حيث آثاره السلبية.

④ **التضخم المستورد:** وهذا الشكل من أشكال التضخم مرتبط **باستيراد** المواد الأولية، السلع النصف مصنعة والسلع التامة الصنع حيث تدخل هذه السلع محملة بنسبة تضخم من الدول الأصلية أضف إليها نسبة التضخم المحلية فتصل إلى ما يسمى **بالتضخم المزدوج.**

رابعا: آثار التضخم.

① **سوء توزيع الدخل:**

أكثر الناس تضررا بالتضخم هم **ذوي المداخيل الثابتة والمحدودة والمدخرين بالعملة المحلية والمحالين على المعاش** (التقاعد) إذ أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات **في ظل ثبات مداخيلهم النقدية**، يعني **تراجع مداخيلهم الحقيقية**. وبالتالي انخفاض مستوى معيشتهم. وعلى الجانب الآخر يستفيد من التضخم التجار، رجال الأعمال، أصحاب المهن الحرة ورجال الصناعة إذ تزداد مداخيلهم الحقيقية على حساب الفئة ذات المداخيل الثابتة.

② **حدوث التضخم الجامح:**

قد يتطور **التضخم العادي إلى التضخم الجامح في الحالات الآتي:**

أ) **مطالبة العمال برفع أجورهم في ظل ارتفاع أسعار** . فعندما يستجيب لهم رجال الأعمال فإن هذا يؤدي إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج والتي يتم تحملها على عاتق المستهلك. تتجه الأسعار إلى المزيد من الارتفاع، فيطالب العمال بمزيد من الارتفاع في الأجور، يستجيب رجال الأعمال، فترتفع التكاليف وتزداد الأسعار وهكذا حلقة لا تنته فيحدث التضخم الجامح.

ب) **اتجاه المستهلك إلى التوسع الاستهلاكي** خوفا من حدوث المزيد من ارتفاع الأسعار مما يؤدي بالفعل إلى ارتفاع الأسعار وتضاؤل الثروة الشرائية للنقود. وهكذا مرحلة تؤدي إلى مرحلة فيحدث التضخم الجامح.

ج) **اتجاه الحكومات إلى التمويل بالعجز من خلال طرح كميات إضافية من النقود** لتمويل الفجوة بين نفقاتها وايراداتها دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج، فيحدث التضخم الجامح.

③ **سوء توزيع الموارد:**

والذي ينجم عنه عادة انخفاض عدد العمال أو المواد الخام، وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى التي تؤثر في العملية الإنتاجية بشكل عام، تؤدي إلى ظهور التضخم؛ نتيجةً لانخفاض العرض وارتفاع الأسعار.

④ **سوء توزيع الثروة:**

إن **أكثر الفئات استفادة** من التضخم هم **المدينون**. ففي ظل التضخم تتضاءل القوة الشرائية للنقود، ومن ثم فإن المدين سوف يتمكن من تسديد ديونه بقوة شرائية تقل مما كانت عليه عندما **اقترضها**، وهو ما يعني ضمنيا **انتقال** الثروة من **الدائن وهو الطرف الخاسر** إلى **المدين وهو الطرف المستفيد** من آثار التضخم.

ولعل **أكثر الفئات تضررا من الآثار التضخمية** هم أصحاب المداخيل الثابتة والمودعون في البنوك والدائنون، ومن يستثمرون أموالهم في السندات الحكومية حيث يؤدي التضخم إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروات هؤلاء الأفراد.

⑤ *آثار متنوعة:*

1) **إحداث عجز في الميزان التجاري للدولة**. فالتضخم يعني ارتفاع الأسعار المحلية للسلع والخدمات بمعدل يفوق نظيره في الدولة التي ترتبط مع الدولة بعلاقات تجارية وهذا من شأنه أن يقلل من قدرتها التنافسية في مواجهة الدول الأخرى، حيث تصبح أسعار الصادرات أعلى وهو ما يعني **زيادة الواردات وانخفاض الصادرات**، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة التي حدث فيها التضخم.
2) **استفادة الحكومة من حساب الأفراد والشركات** حيث تزداد حصيلة الضرائب بسبب ارتفاع المداخيل النقدية للأفراد وليس مداخيلهم الحقيقية، مما يؤدي إلى زيادة جباية الدولة، وتنخفض المداخيل الحقيقية للأفراد وهو ما ينعكس سلبا على مستوياتهم المعيشية.

خامسا: أساليب معالجة التضخم.

من أجل معالجة التضخم تستخدم عدة أساليب منها نقدية أخرى مالية، حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم والتي تنحصر فيما يلي:

أولا: إجراءات السياسة النقدية

يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم، وتتلخص تلك الأدوات في:

1- سياسة سعر الفائدة: هو السعر الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية للقروض قصيرة الأجل، بحيث أن تخفيض سعر الفائدة يشجع على القروض ويزيد من إنفاق المستهلكين والشركات وبالتالي التوسع في الاقتصاد، في حين أن رفع سعر الفائدة هو انكماش للاقتصاد ولا يشجع على أخذ القروض وبالتالي يحجم المستهلكين والشركات عن الإنفاق.

2- سياسة سعر إعادة الخصم: تستخدم سياسة سعر إعادة الخصم بين البنك المركزي والبنوك التجارية، إذ تعمل على رفعه وبالتالي تخفيض الائتمان الممنوح للبنوك التجارية، وهذا يؤدي إلى تخفيض عرض النقد ورفع سعر الفائدة وعليه تخفيض الأسعار.

3- نسبة الاحتياطي القانوني: يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

4- عمليات السوق المفتوحة: حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي كبائع للأسهم والسندات، ويتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.

ثانيا: إجراءات السياسة المالية

1- الإنفاق العام والضرائب: حيث يعتبر الإنفاق العام والضرائب سياستان متلازمتان بحيث أنه في حال وجود تضخم تزيد الحكومة معدلات الضرائب أو تخفض معدلات الإنفاق أو كلاهما معا، والعكس تماما في حالة الكساد، تزيد الدولة من الإنفاق الحكومي أو تخفض معدلات الضرائب أو كلاهما معا.

2- الموازنة العامة: ويقصد بها موازنة الدولة بين إيراداتها ونفقاتها بهذا التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الدولة الإنفاق في حالة الانكماش وتخفضه في حالة التضخم، فتحقق الموازنة عجزا في حالة الكساد وفائضا في حالة التضخم.

3- الدين العام: وهي الأموال التي تفترضها الدولة من المواطنين مقابل أسعار فوائد مرتفعة تكون في العادة أعلى من السعر السائد، أو من المصارف حيث تفترض الدولة من البنوك التجارية، عن طريق دخول البنك المركزي كممثل للدولة إلى السوق المالي بائعا للسندات الحكومية.

المراجع المعتمدة:

1. إبراهيم بدر، **محاضرات في مبادئ الاقتصاد**، جامعة قناة السويس، مصر، 2006، 2007.
2. إبراهيم بدر، **مبادئ النظرية الاقتصادية**، جامعة قناة السويس، مص، 1999.
3. محمد يونس، **مقدمة في علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 1992.